

المجموعة الأفريقية لعام 2021

المحور الرئيسي للمناقشات

الرقمنة من أجل التعافي الشامل والنمو المستدام

تمهيد

يأتي محور التركيز المختار للمجموعة الأفريقية 2021، التي تستضيفها بوروندي، وهو الرقمنة من أجل التعافي الشامل والنمو المستدام، إدراكاً منها بما تُحدثه التكنولوجيا من تحوّل سريع في الاقتصادات والمجتمعات وتحفيزٍ للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان. ولذلك، ثمة إدراك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بأنه إذا كان على المنطقة أن تنمو وتتنافس على نحو فعّال للاقتصادات النامية الأخرى، فإنه يتعين عليها زيادة إمدادات كهرباء الحمل الأساسي وتوسيع سبل الحصول على الكهرباء للأسر ومنشآت الأعمال من أجل الاستفادة من منافع التكنولوجيا الرقمية وتحفيز النمو والرخاء الاجتماعي.

وسيجري المحافظون الأفارقة في المجموعة، وفي أذهانهم هذا النطاق الواسع، مناقشات بشأن الطاقة بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق الرقمنة والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وسيبتادلون أيضاً وجهات النظر بشأن معالجة فجوات السياسات التي تعوق البلدان الأفريقية عن وضع أنظمة قوية للاقتصاد الرقمي من أجل الازدهار ودفع عجلة النمو وخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، سيناقش المحافظون الموضوعات الثلاثة التالية:

- 1) تعبئة الموارد من أجل البنية التحتية الرقمية؛
- 2) تعزيز قدرة أفريقيا على الاستفادة من إمكانات الرقمنة؛
- 3) تخفيف مخاطر العملة الرقمية والعملات الرقمية للبنوك المركزية لضمان السلامة،

والتقمة والإجراءات الوقائية

الموضوع الأول - تعبئة الموارد من أجل البنية التحتية الرقمية

مذكرة المفاهيم

لم تعد الرقمنة مجرد خيار، بل أصبحت أمراً حتمياً. فهي تخفض التكاليف، وتعزز الكفاءة، وتضمن الشمول والاحتواء. ويتطلب تسريع ونيرة توفيق الأوضاع مع الاقتصاد الرقمي والتحول نحوه والتكيف معه استثمارات سريعة وضخمة في البنية التحتية. ولكن الجائحة عززت الضغوط والأعباء على الموازنات في معظم البلدان الأفريقية، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء إلى موازنات ومفاضلات دقيقة بين الأولويات الملحة في حدود الموارد الشحيحة، دون ترك أي حيز مالي، أو ترك حيز ضئيل، للاستثمار في البنية التحتية الرقمية. ويعد الوضع أسوأ ما يكون لدى الحكومات الأفريقية التي يزيد متوسط ديونها على 50% من إجمالي الناتج المحلي. وفي ظل هذه الخلفية، يركز الموضوع الأول على تعبئة الموارد المالية من أجل البنية التحتية الرقمية. وي طرح عدداً قليلاً من الخيارات المترابطة والمتكاملة التي تكون فيها المساندة المُقدّمة من من مؤسستي بریتون وودز أساسية. وتشمل هذه الخيارات ما يلي:

1. التمويل العام

سينصب التركيز على تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك وقف التدفقات المالية غير المشروعة. وسيطلب من مؤسستي بریتون وودز تقديم مساندة إضافية لتحسين إدارة الضرائب، وزيادة المدخرات، وتحسين نوعية الاستثمارات، وزيادة معدل عائد الاستثمارات الجديدة لإدارة الديون وإتاحة حيز مالي للإنفاق على القطاع الرقمي. وسيتم حثهما كذلك على مساندة التكنولوجيات الرقمية لتدعيم التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، وتعزيز الإدارة المالية العامة، وتدعيم أنظمة مكافحة غسل الأموال، وتحسين الرقابة الجمركية والحدودية، وتدعيم القدرات الوطنية على منع التهرب الضريبي ومكافحته (خاصة فيما يتعلق بالتسعير التحويلي غير المشروع)، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، واستعادة الأصول المسروقة. وتتضمن هذه الأنشطة مساندة جهود مكافحة الفساد، وتحسين أنشطة التدقيق والمراجعة، والمساعدة في السياسات المعنية بشفافية المالية العامة، والتهرب الضريبي، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات عبر الحدود، وإدارة الموارد الطبيعية (مع التركيز على تقليص الصناعات الاستخراجية)، والتشريعات الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، سيطلب من مؤسستي بریتون وودز مساندة التدعيم المالي والمؤسسي للهيئات العامة المدرة للدخل للحصول على التمويل من القطاع الخاص، عندما وحيثما لا تكون الشراكات الكاملة بين القطاعين العام والخاص مجدية.

2. الاستثمارات الخاصة

سُتوجه مجموعة البنك الدولي، وخاصة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إلى مساعدة الحكومات الأفريقية على تخفيف مخاطر الاستثمار في البنية التحتية الرقمية باستخدام أدوات تمويل متنوعة أكثر جاذبية من الناحية التجارية لمستثمري القطاع الخاص، مثل:

- **التمويل المختلط:** استخدام التمويل العام والإئمائي لجذب مشاركة القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز، مثل الدعم وضمانات الإيرادات والمنح الرأسمالية.
- **تحويل البنية التحتية إلى فئة أصول:** عملية تصبح فيها البنية التحتية فئة أصول جديدة يتم من خلالها إعادة تجميع الأموال المستثمرة في هذه المشروعات، مثل القروض، في أدوات مالية يتم تداولها في السوق المالية.
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** شكل من أشكال تمويل البنية التحتية يتضمن عقوداً طويلة الأجل مع شركاء من القطاع الخاص. وسُطلب من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، على وجه الخصوص، المساعدة في تسريع وثيرة الإجراءات الجاري تنفيذها حالياً من أجل تخفيف القيود التنظيمية عن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل إنشاء الشراكات بين القطاعين واجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص.

3. تخفيض أعباء الديون المتزايدة

سُطلب من صندوق النقد الدولي تخفيف عبء الديون المتزايدة على البلدان الأفريقية من خلال عمليات إعادة شراء طوعية للديون السيادية وتعليق خدمة الدين (مدفوعات أصل الدين والفائدة على حد سواء). ومن شأن ذلك أن يوفر موارد إضافية ويخلق حيزاً في المالية العامة تشتد الحاجة إليه للمساعدة في تمويل البنية التحتية الرقمية. وسيطلب أيضاً إنشاء عملية لمقايضة الديون مقابل البنية التحتية الرقمية، والتي يمكن أن تكون مصدراً آخر لتمويل استثمارات البلدان الأفريقية في هذا المجال الحرج. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم اقتراح مبادلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية بمدفوعات سنوية إلى صندوق للبنية التحتية الرقمية سيجري إنشاؤه. ومن المتوخى أن يمول هذا الصندوق مشروعات البنية التحتية الرقمية الكبيرة التي ستحفز التمويل الخاص عن طريق تخفيف المخاطر عن استثمارات البنية التحتية.

الموضوع الثاني - تعزيز قدرة أفريقيا على الاستفادة من إمكانات الرقمنة مذكرة المفاهيم

أدت جائحة كورونا إلى التعجيل باستخدام التقنيات الرقمية بوتيرة ونطاق لم يسبق تصورها، مما أثر على جميع جوانب الحياة البشرية تقريباً. وعلى النقيض من ذلك، كشفت الفجوة الصارخة بين من لديهم إمكانية الوصول إلى هذه التقنيات ومن لا يستطيعون ذلك. وليس ثمة مكان تبرز فيه هذه الفجوة أكثر من أفريقيا، حيث لا يتاح لثلاثة أرباع سكانها البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مما يحده من قدرة المنطقة على تقديم حلول رقمية مع حيولة الجائحة دون استخدام وسائل تقديم الخدمات التقليدية. وفي هذا الصدد، كشفت الجائحة حقيقة عدم توزيع عوائد التحول الرقمي بطريقة تلقائية أو منصفة. ولتعظيم

المنافع وتخفيف المخاطر المحتملة، من الضروري اتخاذ إجراءات مدروسة على صعيد السياسات لخلق بيئة مواتية تسمح بإنتاج الحلول الرقمية الملائمة القادرة على التصدي للتحديات الإنمائية والتوسع في تلك الحلول. ولذلك، يعد تعزيز رأس المال البشري في البلدان الأفريقية أمراً بالغ الأهمية لتمكين جميع شرائح السكان من المشاركة على نطاق أوسع في الاقتصاد الرقمي. وفضلاً عن ذلك، فإن تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنظومة الرقمية من شأنه أن يعزز الاستفادة من الرقمنة في إحداث تحول في الاقتصادات الأفريقية وتحسين نواتج رفاهة المواطنين. ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين:

أ. تحسين البيئة السياسية والإجرائية المواتية

لتحفيز التعافي الاقتصادي وتحقيق الرخاء على المدى الطويل، تجري البلدان الأفريقية على نحو مطرد إصلاحات على صعيد السياسات والإجراءات التنظيمية لبناء أنظمة اجتماعية واقتصادية قادرة على الصمود في عالم ما بعد الجائحة. ومع ذلك، تتيح الجائحة جانباً مشرقاً، يتمثل في إتاحة فرصة لوضعي السياسات الأفارقة لتهيئة بيئة مواتية من خلال وضع أطر ملائمة للسياسات والقوانين واللوائح التنظيمية تشجع على وضع حلول رقمية وتوسيعها، وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيانات الشخصية، ومعالجة أوجه القصور، وإنشاء نظم للإنذار المبكر قادرة على كشف المخاطر الإلكترونية المحتملة. وسيتيح ذلك فرصة سانحة لتنفيذ الإصلاحات الملائمة التي تمكن القارة من الاستفادة من الرقمنة التي دفعت إلى تبنيها جائحة كورونا. وفي معرض طرح مجموعة البنك الدولي لبرنامجها المعني بإعادة البناء على نحو أفضل، ينبغي حثها على إعطاء الأولوية للإصلاحات التي تعجل بالرقمنة، والتي إذا ما تم تبنيها بشكل جيد، من الممكن أن تحفز التحول الاقتصادي في أفريقيا ما بعد الجائحة. وتتضمن مجموعة أدوات مجموعة البنك الدولي أدوات تركز على الإصلاحات لمساندة الحكومات الأفريقية والمستهلكين ورواد الأعمال من أجل تهيئة بيئة مواتية للسياسات والقوانين واللوائح التنظيمية، لتمكينها من تحقيق الازدهار في الثورة الصناعية الرابعة.

ب. تطوير الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية واكتساب مهاراتها وزيادة الأعمال في المجال

يمكن لإكساب شريحة كبيرة من السكان الأفارقة المعرفة بالتكنولوجيا الرقمية ومهاراتها، آثاراً متتالية على القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالسكان الملمون بالتكنولوجيا الرقمية والماهرون فيها، بإمكانهم وضع حلول رقمية وخدمات إلكترونية واعتمادها واستخدامها وتوسيع نطاقها. وسيؤدي هذا بدوره إلى خلق الطلب على الخدمات الرقمية، وتشجيع زيادة الأعمال الرقمية، وإعداد المواطنين لشغل وظائف في المستقبل، وهو الأمر الذي عجلت به الجائحة بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً. غير أنه لتعظيم المهارات الرقمية والإلمام بها، يلزم زيادة الاستثمار في المهارات التكميلية، مثل المهارات المكتسبة من مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ولما كان الابتكار هو لب الثورة الصناعية الرابعة، فإن تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير مجموعة المهارات الملائمة لدفع الابتكار ومساندته وتهيئة بيئة مواتية لأنشطة الأعمال يعدان عنصرين أساسيين للنجاح. وتُحث الحكومات الأفريقية على إشراك مجموعة البنك الدولي بقوة في جهودها الرامية إلى دمج التعليم الرقمي والابتكار في المناهج الدراسية لجميع مستويات التعليم - بما في ذلك التعليم والتدريب الفني والمهني. كما ينبغي للبلدان الأفريقية، بمساندة من مجموعة البنك الدولي، أن تسعى

جاهدة لتحسين التدريب والتعلم الإلكتروني المنتظمين أثناء العمل لتسهيل التبنى السريع للتقنيات والحلول الرقمية واستخدامها بفعالية. والأهم من ذلك، يتعين عليها أن تضمن أن المهارات الرقمية المكتسبة تتوافق مع طلب سوق العمل وأن تساعد رواد الأعمال على تنمية أنشطتهم والاقتصاد.

الموضوع الثالث - الخدمات المالية الرقمية والأموال الرقمية - الفرص والمخاطر والإجراءات الوقائية لتعزيز التكيف

مذكرة المفاهيم

بإمكان الرقمنة أن تعزز النمو الشامل من خلال رفع الكفاءة وتحسين أنظمة الدفع إذا ما حُطّطت وأديرت بفعالية. وفضلاً عن ذلك، يمكن لأدوات الرقمنة، عند الاستفادة منها، أن تكمل تنفيذ سياسات المالية العامة من خلال تحسين جمع البيانات، وتقديم الخدمات العامة بفعالية، وتعبئة الإيرادات المحلية. وفي الوقت نفسه، تتيح الرقمنة فرصة لتعزيز دورة الإدارة المالية العامة من خلال تحسين تخطيط الموازنة وتنفيذها ومتابعتها. كما يمكن أن تؤدي إلى تحسين الشمول المالي، وخاصة في أفريقيا التي لا يزال بها أكثر من مليار شخص من غير المتعاملين مع البنوك. ومع ذلك، تشير الاتجاهات والممارسات الحالية إلى أن عمليات الرقمنة جارية بسرعات متفاوتة في مختلف أنحاء العالم، وتواصل إثارة العديد من التحديات والمخاطر على الاستقرار المالي والاقتصادات بوجه عام. وتتباين مخاطر الرقمنة تبعاً لدرجة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتقدم أنظمة الدفع، وقوة السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف، وكذلك وجود وتنفيذ تدابير كافية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية. وفي هذه الجلسة، سيثير المحافظون قضايا وسيطليون المساندة بشأن التدابير المتعلقة بالمخاطر التي يتصورونها أو يواجهونها مع زيادة الرقمنة، مع التركيز على تلك المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات العالمية المستقرة.

لقد دخلت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم مراحل أكثر تقدماً في الانخراط في اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية منتقلةً، وإن كان بخطى متفاوتة، من البحوث النظرية إلى التطبيق العملي. ومع تحقيق السلطات النقدية تقدماً على هذا الصعيد، فإنها ستظل تواجه تحديات متعددة على طول الطريق. حيث يتوقف تحقيق تقدم في العملات الرقمية بالبنوك المركزية والعملات العالمية المستقرة على عدة عوامل وطنية وإقليمية، بما في ذلك ما إذا كانت هذه العملات أجنبية بطبيعتها ودرجة اتساق السياسات النقدية والمالية من جانب النظراء الإقليميين. وفي غياب الأطر التنظيمية والتشغيلية المالية الملائمة، يمكن أن تؤثر العملات الرقمية للبنوك المركزية الأجنبية والعملات العالمية المستقرة على فعالية السياسات النقدية والمالية. وبالنظر إلى سهولة الوصول إلى هذه العملات وانخفاض تكاليف المعاملات، فإن العملات الرقمية يمكن أن تعزز استبدال العملة ومحفزات التدويل في البيئات التي تعتمد على الدولار. فضلاً عن ذلك، إذا سمح للعملات الرقمية بالبنوك المركزية الأجنبية والعملات العالمية المستقرة بأن

تكون عملة قانونية على المستوى الوطني، فإن المزايا التي قد تتيحها من حيث تقليل الضغوط على خسائر البنوك المراسلة وتقصير سلاسل المدفوعات سيتعين المفاضلة بينها وبين المخاطر المتأصلة. وتشمل المخاطر المُحدّدة تلك التي تتصل بالنزاهة المالية الناجمة عن عدم توافق العملات، وتزايد التدفقات المالية غير المشروعة، وصعوبات التمويل المرتبطة بإحلال مصادر أكثر تلقياً محل ودائع البنوك، مع محاولة البنوك تعويض خسائرها من الودائع، أو نشأة بنوك الظل.

ومن الممكن أن تؤدي زيادة استخدام الأموال الرقمية، وخاصة العملات الرقمية بالبنوك المركزية والعملات العالمية المستقرة، إلى تقويض فعالية السياسات النقدية، بما في ذلك إجراءات إدارة التدفقات الرأسمالية. وتعتبر تدابير الحد من المخاطر والآثار ضئيلة بصفة عامة على الرغم من أهميتها لضمان بقاء السياسات النقدية المستقلة والسيطرة على الأوضاع المالية في أيدي السلطات الوطنية والإقليمية (في حالة الاتحادات النقدية). فضلاً عن ذلك، قد يؤدي تطبيق التكنولوجيا الرقمية في تدابير التنظيم والإشراف ("التكنولوجيا التنظيمية" و "التكنولوجيا الإشرافية") إلى تمكين السلطات من إنفاذ الامتثال، لكنه قد يثير أيضاً مخاطر إذا استمر ضعف استقبال الإشارات والموثوقية. ويتكرر هذا الوضع كثيراً في البلدان النامية منخفضة الدخل، وهو ما سلطت عليه المشاركات الافتراضية الضوء خلال هذه الأوقات المضطربة.

ومن الاعتبارات الرئيسية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء إمكانية التشغيل البيئي للأنظمة التي ستمكن من تعزيز المنافسة بين المنصات والتسعير الميسور من خلال الحد من السلطة الاحتكارية؛ ويمكن للهيكल المناسب واستخدام العملات الرقمية بالبنوك المركزية إلى جانب القواعد الخاصة باستخدام العملات المستقرة أن يساعد كثيراً في هذا الصدد. ومن الضروري أيضاً وضع قواعد أو لوائح تنظيمية بشأن العملات المستقرة وخدمات التكنولوجيا المالية على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية. ومن المجالات المهمة الأخرى أمن الفضاء الإلكتروني (السيبراني) في القطاع المالي. ففي منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، تزايدت الجرائم الإلكترونية، وتشهد المجتمعات الإجرامية الإلكترونية في هاتين المنطقتين نمواً بوتيرة أسرع من أي مكان آخر. والسبب في هذا الضعف الشديد في أمن الفضاء الإلكتروني هو أن المعاملات المالية الرقمية غالباً ما تتم باستخدام أجهزة غير مأمونة وعلى خطوط نقل لم تكن مصممة لحماية أمن المعاملات المالية.

وتمشيا مع "الإستراتيجية الرقمية لأفريقيا، 2020-2030" التي صاغها الاتحاد الأفريقي، نشدّ على أهمية التنسيق القوي من أجل الإنجاز الفعال والكفؤ لبرنامج العمل الرقمي للقارة للاستفادة من منافع الرقمنة، بما في ذلك معالجة عدم المساواة والفجوة بين الجنسين في الحصول على خدمات الهاتف المحمول، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا ميسورة التكلفة، وبالتالي تعزيز الشمول المالي جنباً إلى جنب مع وضع هياكل حوكمة لتحسين المخاطر المصاحبة لها. ويجب أن ينصب التركيز على تعزيز القدرات التكنولوجية والتنظيمية والإشرافية للدول الأعضاء لتحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، بما في ذلك من الهجمات

الإلكترونية والاحتيايل. والنهج الحالي المتمثل في نهج "الانتظار والترقب" في بعض الأوساط ليس خياراً مطروحاً، لما قد يتسبب فيه من فجوة رقمية وترك بعض المناطق خلف الريب.